جمعية خريجي المعاهد الزراعية
قرارات المؤتمر الزراعي الرابع

٢٧ نوفمبر — ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣

تقوم جمعية خريجي المعاهد الزراعية ، منذ إنشائها في سنة ١٩١٨ حتى الآن، برسالة علمية جليلة لخدمة الزراعة والنهوض بها ، وتبذل عناية خاصة بالناحيتين العلمية والثقافية .

وقد عقدت ثلاثة مؤتمرات زراعية ، كان أولها في سنة ١٩٣٦ ، والثاني في سنة ١٩٤٥ ، والثالث في سنة ١٩٤٩ ، وتدرس المشاكل الزراعية في هذه المؤتمرات ، بحرية وصراحة ، وجاءت قراراتها بما يتفق والصالح العام ، بل إن كثيراً من هذه القرارات التي صدرت منذ عهد بعيد جاءت مسايرة لاحتياجات البلاد الفعلية ، ونفذ كثيراً منها في عهد الثورة المباركة .

فمن المؤتمر الثاني جاء ضمن قراراته :

تحديد الحد الأقصى والحد الأدنى للملكية الزراعية ، وقصر الملكية الزراعية على المصريين ، واستصلاح الأراضي البور ، وتوزيع ما تم إصلاحه فعلا على صغار الزراع ، وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، ووضع سياسة لتحسين القرية ورفع مستوى معيشة الفلاح .

وجاء ضمن قرارات المؤتمر الثالث :

زيادة الاعتمادات المخصصة للبحوث الفنية الزراعية ، وإنشاء معاهد خاصة للمحاصيل الرئيسية ، والاهتمام بالتعاون في مصر ، ووضع سياسة ثابتة لما يستصلح سنويا من الأراضي ، والاهتمام بالريف المصري للعمل على رفع مستوى معيشة الفلاح .

ثم أعاد المؤتمر التوصية الخاصة بسن تشريع يضع حداً أعلى للملكيات الزراعية، كما يحول دون تفتيت الملكيات الصغيرة .

ولقد درست عدة مسائل فى المؤتمر الزراعى الرابع ، وانتهت هذه الدراسات إلى القرارات التالية :

أولا — قرر المؤتمر :

١ — إرسال برقية إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، وهذا نصها :

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

رياسة الجمهورية

دكتور محمد نجيب حشاد وزير الزراعة ، ورئيس المؤتمر الزراعى الرابع ، لجمعية خريجى المعاهد الزراعية، ودكتور محمد على الكيلانى رئيس الجمعية ، وأعضاء الجمعية، وأعضاء المؤتمر ، يتشرفون بتقديم وافر شكرهم إلى السيد رئيس الجمهورية على تفضله بوضع المؤتمر تحت رعايته .

ويدعون الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه عزة الوطن وتحقيق الخير والرفاهية لأبنائه ؟

محمد نجيب حشاد
رئيس المؤتمر

٢ — إرسال برقية إلى السيد على صبرى رئيس المجلس التنفيذى، وهذا نصها :

السيد على صبرى

رئيس المجلس التنفيذى

دكتور محمد نجيب حشاد وزير الزراعة ، ورئيس المؤتمر الزراعى الرابع، لجمعية خريجى المعاهد الزراعية ، ودكتور محمد على الكيلانى رئيس الجمعية ، ومجلس

إدارة الجمعية وأعضاؤها وأعضاء المؤتمر ، يشكرون سيادتكم على ما أظهرتموه من تقدير للزراعيين .

وفقنا الله جميعاً لخدمة جمهوريتنا العزيزة، في ظل رئيسنا المفدى، جمال عبد الناصر ؟

محمد نجيب حشاد
رئيس المؤتمر

ثانياً — وافق المؤتمر على التوصيات التالية :

(١) أثر الزراعة في النهضة القومية :

١ — لما كان هدف السياسة الإنتاجية والتسويقية والتمويلية الزراعية، هو تحقيق زيادة دخول الزراع والعمال ، وحصولهم على نصيب عادل من الدخل من مختلف أنواع الإنتاج الزراعي التي يوجهون إنتاجها ، يرى المؤتمر وضع سياسة سعرية مجزية لكافة الحاصلات الزراعية ليحصل الزراع على سعر يتسق مع مستوى التكاليف الإنتاجية، مع تحقيق فائض مجز .

٢ — نظراً إلى أن بعض الشركات والمؤسسات التسويقية تقتطع من دخول الزراع أرباحها وتكاليفها التسويقية المرتفعة بما لا يتناسب مع قيمة الخدمات التي تؤديها للزراع والمستهلكين ، لذلك يوصي المؤتمر بأن تكتفي هذه المؤسسات والشركات بالحصول على عمولة تساعدها على زيادة كفاءتها التسويقية ، وأن يكون هدفها الأساسي رفع كفاية خدماتها التسويقية مع خفض تكاليف هذه الخدمات ، لتحقيق أقصى ما يمكن من دخل للمنتجين .

٣ — العمل على رفع الدخل الزراعي عن طريق خفض تكاليف الإنتاج الزراعي خاصة للحاصلات التصديرية ، لتحقيق قوة تنافسية سعرية لهذه الزروع في الخارج .

٤ — نظراً للدور الفعال الذي يقوم به الزراعيون في النهضة القومية ، وما حققوه من زيادة في الإنتاج الزراعي ، خلال الخمسين عاما الماضية ، فإن المؤتمر يرى أن

الوقت قد حان أن يكافأ الزراعيون على مجهودهم بتحسين حالهم ومساواتهم بزملائهم فى القطاعات الإنتاجية الأخرى .

(ب) تنظيم وتوجيه الإنتاج الزراعى :

١ — لما كان التجميع الزراعى وسيلة هامة فى زيادة الإنتاج الزراعى ، لذلك يوصى المؤتمر بتعميم تطبيقه فى جميع أنحاء الجمهورية ، بما فى ذلك تلك الجهات التى تخصصت فى زراعة الخضر .

٢ — نظراً لما يسببه وجود مساحات ضعيفة تتخلل الأراضى المزروعة من نقص فى المحصول ، لذلك يوصى المؤتمر بالإسراع فى إصلاح هذه المساحات .

(ح) مشكلة الحبوب فى الجمهورية العربية المتحدة :

لما كان الرغيف هو أساس التغذية فى مصر ، كما أن محصول الأرز يمثل المركز الثانى بين محاصيل التصدير ، وعملا على زيادة الإنتاج العام لمحاصيل الحبوب لكفاية الاستهلاك المحلى من جهة ومواجهة الزيادة السكانية ، فإن المؤتمر يوصى بالآتى:

١ — مضاعفة الجهود لاستنباط أصناف جديدة فى محاصيل الحبوب تتفوق فى المحصول كماً ونوعاً وخاصة محصول الذرة الشامية .

٢ — تشجيع زراعة الخضر النشوية كالبطاطس والبطاطا ، والعمل على نشر وعى غذائى لدى الطبقات التى ارتفعت دخولها نتيجة للنهضة الصناعية ليحل جزء من الغذاء النشوى محل الخبز .

٣ — محاولة تحديد أسعار مجزية لمحاصيل الحبوب ، وخاصة القمح ، مما يشجع على التوسع فى زراعة هذه المحاصيل .

٤ — توفير الأسمدة اللازمة لزراعة محاصيل الحبوب ، وخاصة محصول الذرة مع تشجيع زراعة الذرة الصيفى لضمان زيادة متوسط غلة الفدان .

٥ — عدم تصدير أسمدة أيا كان نوعها ، إلا إذا توافر فائض عن الاستهلاك المحلى ، والعمل على تخفيض سعر الأسمدة المنتجة محلياً ، حتى تتمشى مع الأسعار العالمية .

(و) التوسع فى تصدير الحاصلات الزراعية :

لما كانت البلاد فى حاجة إلى زيادة مواردها من العملة الصعبة لمواجهة احتياجاتها من الواردات المختلفة ، وهى بصدد نهضة صناعية كبرى ، بجانب مستلزمات الزراعة من الكيماويات .

ولما كانت الحاصلات الزراعية تمثل الجزء الأكبر من الصادرات، فإن المؤتمر يوصى بالآتى :

١ — إعادة نظام تعيين مستشارين وملحقين زراعيين فى سفارات الجمهورية العربية المتحدة فى الدول التى لها علاقات زراعية اقتصادية مع الجمهورية .

٢ — تعميم مكاتب منظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية فى جميع الأسواق الأجنبية ، التى يمكن أن تستهلك حاصلاتنا الزراعية .

٣ — نظراً لما يواجهه التصدير من عقبات فى وسائل النقل ، فيوصى المؤتمر بزيادة عدد البواخر المصرية المتخصصة لنقل الصادرات الزراعية من الخضر والفاكهة.

٤ — إنشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة لزراعة وتصدير الخضر والفاكهة الصالحة للتصدير ، مع توفير كافة الإمكانيات للحصول على أعلى إنتاج تتوافر فيه الصفات التصديرية المطلوبة .

(هـ) استصلاح واستزراع الأراضى :

لما كانت موارد مياه الرى محدودة ، سواء مياه النيل بعد السد العالى أو المياه الجوفية ، ورغبة فى الوصول إلى أقصى مساحة ممكنة من الأرض المزروعة لإمكان الحصول على أعلى إنتاج لمواجهة الزيادة الكبيرة فى السكان ، فإن المؤتمر يوصى بالآتى :

١ — استكمال دراسة المياه الجوفية فى مختلف مناطق الجمهورية ، وخاصة الصحراوية للاستفادة منها إلى أقصى حد فى التوسع .

٢ — الاهتمام بتحسين وسائل الرى والصرف، وخاصة نهايات الترع وتعديل فتحات الرى، بما يتمشى مع الوضع الحالى، بحيث يكفى المساحات التى تروى من الترع.

٣ — العمل على إقرار سياسة ثابتة لتحسين الأراضى المصرية عن طريق فحصها واقتراح سبل هذا الإصلاح بواسطة الفنيين بوزارة الزراعة .

(و) مقاومة الآفات الزراعية :

نظراً لما تسببه الإصابة بالآفات الزراعية من نقص كبير فى الحاصلات الزراعية، يوصى المؤتمر بالآتى :

١ — العمل على التوسع فى زراعة الذرة فى الميعاد الصيفى والتبكير بزراعة الذرة فى الميعاد النيلى بقدر الإمكان ، وذلك يقتضى العمل على توفير المياه اللازمة للزراعة الصيفية والتبكير بموعد طفى الشراقى للذرة النيلى .

٢ — العمل على التخلص من ديدان لوز القطن بعد الجنى والثاقبات فى أحطاب الذرة ، ويقترح المؤتمر البدء فى عمل تجارب على تقطيع وكبس أحطاب القطن والذرة للقضاء على هذه الآفات .

٣ — لما للنحل من أهمية اقتصادية ، لذا يرى المؤتمر العمل على استخدام المبيدات الحشرية ذات الأثر الضعيف على النحل ، لزيادة محصول العسل .

٤ — التوسع فى استعمال المطهرات الفطرية للتقاوى قبل الزراعة ، لما لها من فائدة فى زيادة الإنبات والانتاج وتقليل نفقات المقاومة .

(ز) مشكلة اللحوم :

نظراً لما تعانيه البلاد من عجز كبير فى الانتاج الحيوانى عامة واللحم بصفة خاصة ، مما تضطر معه الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من اللحوم ، إما على صورة حيوانات حية أو مذبوحة أو لحوم محفوظة ، ولما كان من المنتظر أن يتزايد هذا العجز عاما بعد آخر نتيجة للزيادة السنوية فى تعداد السكان ، بالاضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة نتيجة لزيادة الدخل وخاصه للعمال، الأمر الذى يؤدى إلى ضرورة العمل على زيادة الإنتاج الحيوانى ، لذلك فإن المؤتمر يوصى بالآتى :

١ — تكوين وإنشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة فى تربية عجول الجاموس

البتلو ، وذلك بتقديم المساعدات المالية والفنية التى تضمن نجاحها ، مما يعود على البلاد بزيادة فى إنتاج اللحوم وزيادة الدخل .

٢ — التأمين على الماشية ، مقابل أقساط مخففة ، حتى يطمئن الفلاح على رعاية مواشيه ، وتعويضه فى حالة نفوق حيوانه .

٣ — تمر الثروة الحيوانية بمرحلة حرجة ، وذلك لزيادة الطلب عل الإنتاج المحلى منها ، الأمر الذى يؤدى بالكثيرين إلى مخالفة قانون منع ذبح الإناث ، لذلك فإن المؤتمر يوصى بإحكام الرقابة على تنفيذ ذلك القانون ، مع تشديد عقوبة المخالفين .

٤ — لما كانت مساحة الأراضى الزراعية محدودة وتحكمها دورة زراعية ثابتة ، فإن الأمر يقتضى محاولة زيادة الكفاءة الغذائية لفدان البرسيم بالتوسع فى خلط البرسيم مع محصول نجيلى كالراى جراس ، حتى يؤدى إلى زيادة المحصول الأخضر ورفع قيمته الغذائية بجانب وفر حوالى ثلث تقاوى البرسيم .

٥ — وقد أصبحت صناعة إنتاج البدارى للذبح من الصناعات الرئيسية الناجحة فى بلاد كثيرة وفى مقدمتها أمريكا ، مما أدى إلى أن صارت أسعارها من أرخص أنواع اللحوم وأسرعها إنتاجا ، لذلك فإن المؤتمر يوصى بالتوسع فى إيجاد المؤسسات التى تتخصص فى هذا الإنتاج بشرط توفير جميع الإمكانيات المادية والفنية له .

٦ — التوسع فى تربية الأغنام بإيجاد قطعان من السلالات الملائمة خاصة فى مناطق الإصلاح والاستزراع الجديدة مع تشجيع تربية الأغنام فى المناطق الصحراوية .

٧ — لما كانت الأسماك تعتبر موردا غذائيا هاما غير محدود الإنتاج ، فإن المؤتمر يوصى بضرورة الاهتمام بهذا القطاع وإيجاد الأساطيل الخاصة بالصيد اللازمة لذلك .

٨ — العمل على تحسين أنواع الحيوانات المصرية ونشر توزيع السلالات الجيدة منها وتتبع نتاجها .

(ح) الصناعات الغذائية :

نظرا لما للصناعات الغذائية من أهمية كبرى فى تشغيل أكبر عدد ممكن من الفنيين والعمال واستهلاك كمية كبيرة من حاصلات الخضر والفاكهة مما يزيد فى قيمتها ، لذلك يوصى المؤتمر بالآتى :

١ — الزيادة فى إنشاء المصانع لمواجهة التوسع المنتظر فى المحاصيل الممكن تصنيعها وخاصة محاصيل الخضر والفاكهة ، وبعض المحاصيل كالبصل والفول والعدس .

٢ — مطالبة الكليات والمعاهد الزراعية بالتوسع فى الصناعات الغذائية بكافة أنواعها مع قيام المصانع الكبيرة بإيجاد مراكز تدريبية تلحق بها لتوفير الفنيين اللازمين لهذه الصناعات .

٣ — التوسع فى البحوث والدراسات للاستفادة من جميع مخلفات الحقل وإدخالها فى الصناعات الغذائية وخاصة ما يتعلق بصناعات الأعلاف .

٤ — تجميع مساحات المحاصيل التى تدخل فى الصناعات الغذائية على أن تختار هذه المساحات أقرب ما يمكن إلى المصانع ، مع تكوين الجمعيات التعاونية لمنتجى هذه المحاصيل تتولى جميع العمليات حتى التصنيع .

٥ — العمل على إحلال أحدث الآلات والماكينات فى المصانع القديمة ، حتى يمكن تحسين الإنتاج والإقلال من التكاليف .

(ط) التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية ومنتجاتها .

لما كان التعاون من الأسس التى تعتمد عليها الدولة فى رفع مستوى الفلاح ونظرا لما حققه من فوائد عديدة ، فإن المؤتمر يوصى بالآتى :

١ — إنشاء مجلس أعلى للتعاون يضم وزراء الزراعة والتموين والصناعة ومن يرى ضمهم على أن تكون مهمة المجلس التنسيق بين النواحى التعاونية المختلفة فى ميادين الإنتاج والتسويق والتصنيع .

٢ — تعميم التسويق الزراعى التعاونى فى كافة مراحله، حتى يصل إلى مستوى التصدير مع توفير الإمكانيات اللازمة لنجاح الجمعيات التعاونية التسويقية فى عملها بما فى ذلك المخازن والتمويل والنقل والجهاز الإدارى والفنى والحسابى مع تحديد سعار مجزية للمنتجين .

٣ — تنشأ مؤسسة تضم محالج القطن وتتبع وزارة الزراعة حتى تتركز عمليات إنتاج القطن وحليجه والبذرة والتقاوى والتجارى فى جهة واحدة ، ولكى يطمئن المنتج على تقدير رتبة قطنه وتصافيه من هيئة محايدة .

٤ — يتبع الفرازون المحكمون لهيئة واحدة محايدة ، حتى لا يقعوا تحت تأثير أية جهة مشترية أو بائعة، ويكونون محايدين فى حكمهم، على أن يختار الفرازون الفنيون من المؤهلين .

٥ — تنشأ مراكز لتجميع القطن الزهر بالقرى ، للوزن والإعداد للنقل على أن يكون الفرز بالمحالج .

* * *